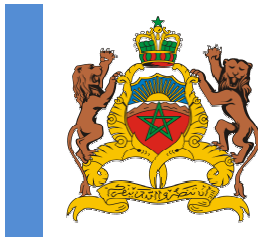

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

مجموعة العمل التقدمي

الجلسة الشهرية لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة

على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة

الأربعاء 5 يوليوز 2017

إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة

إن تسليط الضوء على إصلاح الإدارة نابع من موقعها الوازن في الارتقاء بالاقتصاد الوطني، وجلب الاستثمارات، وتحسين مناخ الأعمال بشكل عام، بجانب المساهمة الوازنة في إرساء علاقة الثقة بين الإدارة والمواطنين وتخليق الحياة العامة.

وهذا الموضوع سيبقى دائما حاضرا بثقله وإكراهاته وصعوباته، إذا لم تتظافر الجهود بجانب إرادة سياسية حقيقية تستهدف الإصلاح العميق للدولة ووظائفها وإدارتها.

ولقد عرف إصلاح إدارتنا عدة تجارب ثبت في الأخير بأنها فاشلة، لأنها لم تستهدف العمق ، بل ظلت ذات طابع ترقيعي ووليدة مقاربات تيقنوقراطية بعيدة عن كل مسائلة حقيقية.

والكل يتأسف اليوم بخيبة أمل مريرة لما تركته تجربة المغادرة الطوعية التي أفرغت الإدارة من خيرة أطرها. وما زالت الإدارة المغربية تعاني من الآثار السلبية لهاته التجربة.

كما أن من مظاهر ضعف إدارتنا افتقارها إلى الكفاءات المندمجة القادرة على تطويع القانون و جعله أداة مناسبة للتغلب على مشاكل المواطنين وضمان حسن التدبير.

وهو ما فتح المجال لتزايد ظاهرة التبعية وجعل نظام التعليمات هو السائد، خارج قواعد المسؤولية والمحاسبة، وما بالك بتقييم الأهداف.

ولا غرابة إذن أن تطفو مشاكل إدارتنا إلى السطح بشكل مخيف ومحبط ومعرقل لعجلة التنمية ، بما في ذلك تنمية المواطن والارتقاء به وإدماجه كفاعل مسؤول في الحقل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، إلى درجة أن جلالة الملك في خطابه الافتتاحي للدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحالية أثار انتباه الحكومة والبرلمان إلى الأعطاب التي تمخر الجسم الوطني قائلا بأن " المرافق والإدارات العمومية تعاني من عدة نقائص، تتعلق بالضعف في الأداء، وفي جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين. كما أنها تعاني من التضخم ومن قلة الكفاءة وغياب روح المسؤولية لدى العديد من الموظفين... ".

إن مسائلتنا لكم، السيد رئيس الحكومة، نابعة من موقع الإدارة المركزي كحلقة أساسية تجسد بالملموس مفاهيم ستبقى فضفاضة إذا لم تترجم على أرض الواقع في دواليب الدولة والإدارة التي تعتبر الذراع التنفيذي لمخططاتها، من قبيل: ربط المسؤولية بالمحاسبة ومحاربة الريع والفساد وضمان النزاهة والشفافية وتحقيق العدالة الإجتماعية، خصوصا وأن إدارة اليوم والغد ليست هي إدارة الأمس.

فإدارتنا اليوم عليها أن تتفاعل في مناخ يتميز بعولمة الأسواق، والانفتاح وذوبان الحدود الوطنية أمام التنافس الحاد بين الدول والتكتلات الجهوية والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، والانتشار الواسع لتكنولوجيا الاتصالات وتطور أساليب وطرق التواصل، والسرعة في اتخاذ القرار، وتحدي المخاطر أمام تصاعد حدة الأزمات وضرورة التأقلم معها بسرعة وبقوة ويقظة استباقية.

فهل إدارتنا مؤهلة اليوم للاستجابة المثلى لكل هذه التحديات المتصاعدة والملحة؟

من جهة، فإن من مقومات إصلاح الإدارة المغربية محاربة الفساد، الذي يتحول في بعض القطاعات إلى أسلوب إدارة يقوض المسار الديمقراطي ويضعف الإنتاج ويغيب التوزيع العادل للثروة ويهدر قدرات الدولة وطاقاتها ويضرب عرض الحائط مقومات الاستحقاق والكفاءة والمساواة ويسبب الإحباط والتراخي لدى الطاقات الجادة والخلاقة، من خلال وضع قوانين فاعلة وفعالة ملائمة لروح العطاء والتضحية والفعل المثمر.

فهل نجحنا حقا في ذلك؟

يمكن الجواب بالنفي، وأكبر مؤشر على ذلك أن الحكومة الحالية بادرت في أول مشاريعها إلى الدراسة والمصادقة على إحداث

لجنة لتنزيل خطة محاربة الفساد والرشوة، إلا أنها لم تفلح إلى حد الآن ـ حسب ما يظهر ـ حتى في إقناع الأطراف الحكومية بعضها البعض حول تشكيلة اللجنة، بسبب الفيتو الذي مارسته بعض المكونات الحكومية نفسها في عضوية هيئة وطنية متخصصة لم تشفع لها تقاريرها وأنشطتها في مجال محاربة الفساد في ذلك.

ومن جهة ثانية، فإن تفعيل المسائلة والمحاسبة كعناصر قيمية ونوعية للكفاءة والفعالية الإدارية رهين بالرفع من مستوى مصداقية الإدارة العمومية، من خلال أدوات وآليات لتقييم الأداء العمومي تجسد مفهوم الديمقراطية وتمكن الأفراد من تحمل مسؤوليتهم وتبرير أدائهم لزرع الثقة في المؤسسات.

فهل أفلحنا حقا في مسار الترشيد العقلاني للموارد المتاحة وتحقيق الجدارة المالية التي تحمي المؤسسات من الخسائر؟

طبعا، يمكن الجواب مرة أخرى بالنفي، لأن هناك عدد من الأخطاء والانحرافات التي ارتكبت بشكل علني، وربما بشكل مقصود، دون أن تحظى بأية محاسبة، كما أن هناك عددا من التقارير، ونحيلكم على تقارير المجلس الأعلى للحسابات، بجانب بطء المسطر الإدارية والقضائية... والبقية معروفة...

ومن جهة ثالثة، فإن تعزيز الحكامة من خلال ابتكار وسائل وآليات لتعبئة مختلف الفرقاء حول غايات مشتركة، وضمان الالتقائية المجالية والقطاعية في السياسات العمومية ضرورة ملحة لضمان التأثير المباشر والإيجابي للإدارة على الحياة العامة للمواطنين.

وهل أفلحنا في إقرار تشريعات قانونية فعالة وخلق أجهزة رقابية فاعلة؟

مرة أخرى، هناك عجز كبير في هذا المجال، وذلك بسبب الضعف في الكفاءات والتكوين في أساليب ترويض القانون وفهمه وأنسنته وتنزيله كأداة مساعدة لحل مشاكل المواطنين ومواكبتها، إلى درجة أن القانون بما في ذلك المذكرات والمراسيم تتحول في كثير من الأحيان إلى معرقل لمصالح الأفراد والجماعات. وهو ما يعبر عنه بـ "بيروقراطية الإدارة".

إن مسؤولية الحكومة قائمة في هذا المجال، من خلال ضمان تكافئ الفرص والمنافسة الشريفة، وتوفير الممارسات الشفافة على درجة عالية من الاحترافية:

لذلك نسائلكم السيد رئيس الحكومة حول مدى فعالية الآليات الداخلية التي تعزز وتقوي عناصر الحكامة، من خلال تحسين أدوات اتخاذ القرار وحسن توزيع السلط وضمان استقلالها وتوازنها، والحرص على عقد المجالس الإدارية وتنظيم العلاقات التفاعلية بين المساهمين، بجانب فعالية المحددات الخارجية، وتجويد المحيط العام المساعد لبروز إدارة فاعلة ومأثرة من خلال قوانين خاصة بالمنافسة والاستثمار وضمان جودة أنظمة المحاسبة والمراقبة والتدقيق المالي والاستشارة القانونية والدراسات الإستراتيجية...

إن الإصلاح الإداري مرتبط بالإرادة السياسية القوية والجرأة والقدرة، والتي تستوجب تحديد أدوار الدولة ومسؤولياتها بدقة، من منطلق أن على الحكومة وأجهزة الدولة لعب دور **الموجه الاستراتيجي** والمؤطر لعمل المؤسسات العمومية، من خلال إرساء علاقة تعاقدية واضحة الأهداف والغايات ومؤسسة لحوار استراتيجي بناء يصب في مصلحة الوطن والمواطنين.

ففي مجال تدبير الموارد البشرية، تستمر الدولة في تعيين موظفين جدد، حيث أحدثت ما يناهز 24 ألف منصب مالي في سنة 2017

بدون أن تتخذ إجراءات قبلية تهدف إلى المراجعة العامة للهيكلة العامة ولأنماط وإجراءات التدخل من أجل تحديد الحاجيات الحقيقية وضبط مصادر الزيادة في الإنتاج والاقتصاد على مستوى الإدارة العمومية الوطنية والترابية، والخروج بتشخيص يحمل سيناريوهات الفعالية المثلى في أداء الموظف العمومي وتموقعه داخل الهيكل الإداري وظيفيا ومجاليا.

كما أن على الدولة من خلال جهازها الحكومي لعب دور المراقب عبر بلورة نظام حديث ومتطور للرقابة على عمل الإدارة العمومية، والذي يتوخى التوظيف الأمثل للموارد البشرية والمالية والحرص على حسن التوزيع المجالي لها، وتقييم النتائج وتوقع المخاطر.

إن بلادنا في حاجة إلى إدارة قوية وفاعلة ونزيهة ومتفاعلة. وهذا الرهان مرتبط بعدالة نزيهة ومستقلة تضمن المبادرة الحرة وريادة الأعمال، وتؤمن الخدمات العمومية الجيدة، وعلى رأسها التعليم والصحة والتشغيل والسكن...

وهذه الإدارة القوية والفاعلة والنزيهة والمتفاعلة هي الكفيلة بنقل الدولة من اقتصاد الريع واستغلال النفوذ إلى اقتصاد معتمد على الإنتاج والابتكار بإبداع عقد اجتماعي طموح ومتطور قادر على أن يواجه مركزية القرار ويحد من الفساد والهدر ويحسن من أداء الاقتصاد ويرجع الثقة للمواطنين في إدارة الدولة وفي مؤسساتها.